المقاطعة الرياضية ودورها في حماية حقوق الإنسان
-الالتزامات القانونية والمسؤولية الأخلاقية في الحالة الفلسطينية-

Sports Boycott and its Role in Protecting Human Rights -
Legal Obligations and Moral Responsibility in the Palestinian Case

كمال قرابة[1]،*

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2025-02-21؛ تاريخ المراجعة : 2025-11-24 ؛ تاريخ القبول : 2025-12-15

ملخص :

احتلت مبادئ حقوق الإنسان وحمايتها والمساواة وعدم التمييز بين الناس مكانة مميزة ضمن القيم الرياضة، واستنادا للمسؤولية القائمة على كل مكونات مجتمع الرياضة في التزاماته بمكافحة الانتهاكات التي تمس بحقوق الإنسان، وأمام الجرائم الانسانية الموثقة التي ارتكبها كيان الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني على مدار عدة حروب، والإدانات المتتالية من مجلس حقوق الانسان لمنظمة الأمم المتحدة و تقارير منظمات حقوق الإنسان وقرارات المحاكم الدولية، فإنه من الواجب على الهيئات الرياضية الدولية الاستجابة للدعوات المستمرة والمؤسسة على حقائق ميدانية وأسانيد قانونية لفرض عقوبات رياضية على هذا الكيان على غرار المقاطعة التي أقرتها على روسيا ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا سابقا، والتعامل مع هذه الدعوات بكل جدية ومسؤولية أخلاقية بعيدا عن الانتقائية وازدواجية المعايير التي تسيئ إلى سمعة هذه الهيئات و تمس بمصداقيتها.

الكلمات المفتاح : حيادية؛ حقوق الإنسان؛ منظمات رياضية ؛ مقاطعة؛ فلسطين

Abstract :

It has occupied the principles of human rights and protection, equality and non-discrimination among people a privileged place within the values of sport. Based on the responsibility of all components of the sports community in its commitments to combat Violations affecting human rights, and in the face of documented humanitarian crimes committed by The Israeli occupation entity against the Palestinian people over several wars, And the successive condemnations from the Human Rights Council of the United Nations and the reports of human rights organizations Human beings and decisions of international courts, it is the duty of international sports bodies respond to ongoing calls based on facts on the ground and legal grounds for sanctions sports on this entity similar to the boycott that I approved on Russia and the apartheid regime in Former South Africa, and dealing with these calls with all seriousness and moral responsibility away from selectivity and double standards that harm the reputation of these bodies and undermine their credibility.

Keywords : Boycotts; Human rights; Neutrality; Palestine; Sports organizations

* كمال قرابة

I. مقدمة:

لا تزال جدلية - الرياضية والسياسة – تستدعي نقاشات مستمرة حول موضوع الحيادية باعتبارها من مبادئ الحركة الأولمبية، من منطلق أن تطبيق هذا المبدأ كانت تعتريه على الدوام انتقادات للهيئات الرياضية الدولية في تعاملها مع مسألة انتهاكات حقوق الانسان، وبأن قراراتها يشوبها انحياز لقناعات مسؤوليها من جهة ومن جهة ثانية تأثر هذه القرارات بضغوط سياسية تمارسها دول معينة في مختلف الأحداث الرياضية الكبرى.

تتمحور فلسفة الرياضة حول الإنسان وترقية الجوانب السلوكية والجسدية وبناء الشخصية السوية للفرد واحترام كرامته وحقوقه الأساسية وتعزيز مثل التعايش والسلام والتواصل الانساني بين الشعوب دون تمييز على أي أساس كان، وهي بذلك تتقاسم المبادئ التي تأسست عليها المنظومة القانونية لحماية الانسان والاعلان العالمي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

ولم تكن الرياضة يوما بعيدة عن تأثير العوامل السياسية بفضل ما تتمتع به الحركة الرياضية العالمية من تأثير على المجتمعات وبموقعها كمنصة للترويج والتمكين للقيم الإنسانية، وتؤكد أبحاث كثيرة على الإقرار بتأثير ثلاثة فواعل خارجية في تسييس الرياضة، إذ يعد التدخل المتنامي للدولة في الشأن الرياضي وتوظيف ذلك في تحقيق مصالح ومكاسب سياسية، إضافة إلى ما تفرضه الشركات الإعلامية وغيرها بفعل استثماراتها المعتبرة في حقل الرياضة، فضلاً عن عامل ثالث يتمثل في التأثير البارز للعلاقات الدولية في السياسة العالمية على عالم الرياضة لا سيما المسار الطويل للصراع بين الشرق والغرب.

وتتزايد باستمرار الأصوات التي تنتقد القواعد والمبررات التي تؤسس بناء عليها الهيئات الرياضية الدولية قراراتها، وشكل هذا مجالا خصبا لأبحاث ودراسات تناولت الجدلية القديمة لعلاقة الرياضة بالسياسة وحدود تأثير القوى السياسية على صناعة قرارات هذه الهيئات، وكثيرا ما ركزت هذه الدراسات على التوظيف المنحاز لمبدأ الحيادية وشعار عدم تسييس الرياضة بالنظر إلى النهج غير المتوازن في مسار المقاطعات الرياضية وتعليق عضوية الهيآت الرياضية الوطنية وحرمان رياضيي الدول المتهمة في انتهاكات حقوق الإنسان.

و في الحالة الفلسطينية تتجلى مظاهر من الانحياز والاستجابة لضغوط القوى الدولية الداعمة لكيان الاحتلال في تاريخ طويل من المطالبات بتحمل الهيئات الرياضية الدولية لمسؤولياتها الأخلاقية والوفاء بالتزاماتها أمام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الشعب الفلسطيني، والجرائم الشنيعة المرتكبة في حق المدنيين و تجاهل الاحتلال لقرارات الأمم المتحدة و القانون الإنساني الدولي و لمبادئ حقوق الإنسان، و للإدانات المتوالية لسلوكياته و ممارساته العنصرية و سجله القاتم من جرائم الإبادة الجماعية و التهجير القسري وجرائم الحرب، التي وثقتها منظمات حقوق الانسان وأقرت بها المنظمات المختصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

وشكلت المطالب المتزايدة لفرض مقاطعة (عقوبات) رياضية على كيان الاحتلال الإسرائيلي ساحة نقاش متجدد حول التوظيف السياسي للرياضة من قبل الدول باعتبار أن الكيان يتخذ من الرياضة كمنبر لتبييض صورته السيئة وعزلته الدولية جراء ممارساته وسياساته العدوانية ورفضه المستمر للانصياع للقرارات الدولية بخصوص حمايته الحقوق الاصلية للشعب الفلسطيني.

ولعل أكثر الوقائع التاريخية الشاهدة والحية على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ولقواعد القانون الدولي الانساني هي الحرب العدوانية على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 والتي خلفت حسب احصائيات مؤقتة -موثقة في تقارير فلسطينية وأكدتها تقارير أممية - حصيلة ثقيلة من الضحايا المدنيين تجاوزت 62122 شهيدا فلسطينيا في غزة من بينهم 9735 امرأة، 18430 طفلا، و 4429 مسنا، بالإضافة إلى إصابة 156.758 آخرين بجروح ، نتيجة القصف والتدمير الممنهج لكل مقومات الحياة الانسانية وللبنية التحتية في القطاع من مساكن ومدارس ومستشفيات ومخابز ومصانع

ومساحات الزراعة، وفرض حصار مطبق شمل قطع المياه والكهرباء، وسياسة تجويع جماعي بمنع كل مصادر الغذاء والدواء والوقود وحظر المؤسسات الإنسانية الأممية وعلى رأسها وكالة "الأنروا "عن تقديم خدماتها لأكثر من مليون وربعه من السكان، و فرض سياسة التهجير القسري والاستهداف المباشر للمرافق والمركبات والأطقم الصحية والدفاع المدني ومراكز الايواء ومخيمات النزوح، و استهداف الأطقم الصحفية العاملة في القطاع ومنع وسائل الاعلام الدولية من دخول القطاع ، وغيرها من الانتهاكات التي اجتمعت فيها الأركان الكاملة لجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجريمة الابادة الجماعية.

و لتبيان الدور المطلوب و المنتظر من الهيئات الرياضية الدولية أمام ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي و جرائمه المروعة في حق المدنيين وجب استعراض المبررات و الدواعي القوية لصياغة موقف واضح و صارم من مجتمع الرياضة و هيئاته الدولية يكون منسجما مع التزاماتها تجاه مسألة حماية حقوق الانسان في سياق المجهود الدولية بالإسقاط على الحالة الفلسطينية، وهذا من خلال التطرق لنهج المقاطعة الرياضية كسبيل لتوظيف قوة تأثير الرياضة لردع الدول والكيانات التي تنتهك حقوق الانسان، وكذا استعراض الوقائع الميدانية والشواهد القانونية التي تضع الهيئات الرياضية الدولية أمام مسؤولية قانونية وأخلاقية للتحرك و عدم تجاهل هذه الدعوات خاصة بعدما شهده العالم من جرائم موثقة ارتكبها كيان الاحتلال في ظل عدوانه على غزة منذ بداية شهر أكتوبر من سنة 2023.

وإجمالا للإشكالية المطروحة التي تعالجها الدراسة يمكن تلخيصها في تساؤل بحثي رئيسي كما يأتي:

ما هي المبررات والشواهد الإنسانية والأسس القانونية التي تدحض ذرائع المنظمات (الهيآت) الرياضية الدولية بمسألة الحياد، أمام دعوات فرض مقاطعة رياضية على كيان الاحتلال الإسرائيلي في ضوء التزامات هذه المنظمات تجاه حقوق الانسان والمسؤولية الأخلاقية لمجتمع الرياضة؟

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة نظرية وعرض مفاهيمي لما يرتبط بمدإ الحياد في الحركة الرياضية وتسليط الضوء على التناقض في سياسات المنظمات الرياضية الدولية التي ساهمت في تقويض استقلالية الرياضة، ومارست ازدواجية معايير في تطبيق العقوبات الرياضية على الدول تتنافى و مبدأ المساواة وعدم التمييز في تعامل هذه المنظمات مع مسألة حقوق الانسان انطلاقا من التزاماتها القانونية ومسؤوليتها الأخلاقية، كما تسلط الضوء أيضا على النداءات المتزايدة لتكريس النزاهة و الشفافية والمساءلة في سياق عام لتعزيز نهج حوكمة تسيير وإدارة الهيآت الرياضية الدولية، ويمكن إجمال ذلك في:

- عرض التزامات ومساعي الحركة الأولمبية الدولية في السياق العالمي لتكريس حماية حقوق الانسان من خلال الرياضة.
- تحديد مفهوم المقاطعة الرياضية كمشهد لتقاطع الرياضة والسياسة والمحطات التاريخية التي برزت فيها، وأهمية توظيفها كنهج للضغط على الدول والكيانات السياسية للحد من انتهاكات حقوق الانسان.
- استعراض وقائع ومظاهر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وجرائم كيان الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة على مدار ما يقارب السنتين منذ أكتوبر.(2023)
- جرد الشواهد القانونية التي تعزز أسس مطالب المقاطعة الرياضية المرفوعة أمام الهيآت الرياضية الدولية من خلال جرد التقارير والحقائق الموثقة من المؤسسات الدولية والإدانات القضائية لكيان الاحتلال ورموزه عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية
- إبراز الارتباط التاريخي وتأثيرات البيئة السياسية على الرياضة وتطور مفهوم الحياد كسبيل للتمكين لاستقلالية الرياضة ونزاهتها، والإشكالات التي تحيط بتطبيقه واتهامات الانحياز التي طالت ممارسته.

- المسؤولية والأخلاقية القائمة للهيئات الرياضية تجاه حماية حقوق الانسان في فلسطين وتأثير سياسة الازدواجية وسلوك الانحياز على مصداقية هذه الهيآت ونزاهتها وفي المساس بالقيم وبالمبادئ الأولمبية التي قامت عليها الحركة الرياضية العالمية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعتها وأهدافها المرجوة.

II. حماية حقوق الانسان في صلب التزامات الحركة الرياضة العالمية

أخذت مسألة حماية حقوق الانسان مكانة واهتماما متزايدا منذ نشأة منظمة الأمم المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية بالنظر للمآسي الأليمة التي خلفتها على البشرية، ولا يزال هذا الاهتمام قائما في ظل التوترات والنزاعات والحروب الداخلية والإقليمية والدولية التي تشهد على الدوام انتهاكات جسمية لهذه الحقوق، وقد أخذ المجتمع الدولي ومؤسساته مسؤوليته في ضمان حمايتها "وتم تعزيز هذا الاهتمام الدولي بها إلى اصدار عدة مواثيق دولية (خمسة مواثيق) كرست لمفهوم الشرعية الدولية لحقوق الانسان، الإعلان العالمي لحقوق الانسان في (1949) ذي طابع أخلاقي، تم تلته أربع مواثيق وبروتوكولات ذات طابع قانوني ملزم لأطرافها التي صادقت عليه." (الديزي،2011)

1.II حقوق الانسان والحركة الرياضة العالمية:

يرجع الاهتمام بحقوق الانسان في الحركة الرياضية العالمية من كون طبيعة الرياضة في أبعادها الأخلاقية والانسانية والتي لا تنحصر في أهدافها حول تنمية الجوانب البدنية والصحية والنفسية للإنسان بل تسمو في أهدافها إلى احترام كرامة الانسان وتنشئته على قيم الاعتبار للحياة المشتركة ومثل التعايش والسلام والتقارب بين الشعوب، "هدف الحركة الأولمبية إلى الإسهام في خلق عالم سلمي وأفضل من خلال استخدام الرياضة لتعليم الشباب، ويتم رفض أي شكل من أشكال التمييز في كل رياضة أولمبية، وتُمارَس كل رياضة وفقًا لروح الأولمبية ")Helmut,2014(

وقد ألقت قضايا انتهاكات حقوق الانسان بضلالها على كثير من المنافسات الرياضية العالمية لما أضحت تملكه هذه الأخيرة من قدرة تأثيرية كبيرة وحجم واسع من المتابعة الشعبية، مما جعل الهيآت الرياضية الدولية تحت ضغوط سياسية وتأثيرات القوى المهيمنة على مشهد الصراعات الدولية وهو ما يعكسه تاريخا طويلا من التجاذب والاصطفاف مع طرف أو ضد طرف آخر في الصراع، و تجلى هذا في مواقف وقرارات متباينة تبنتها الهيئات الرياضية لا سيما اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية للرياضات الاكثر شعبية في مسألة التعامل مع الدول والكيانات التي تنتهك حقوق الانسان،

انطلاقا من المكانة التي تحظى بها الرياضة وقدرتها في التأثير على شرائح واسعة من الناس ودورها في التمكين للقيم و المثل السامية و التي تشكل القيمة الإنسانية واحدة من ركائزها الأساسية، و مع تزايد اهتمام المجتمع الدولي بمختلف مؤسساته بمسالة حقوق الانسان ، أخذ النقاش ينتقل الى الحركة الرياضية باعتبارها منصة تأثير عالمية قصد توظيفها كآلية تعزيز حماية حقوق الانسان و وسيلة لممارسة ضغوط على الدول و الكيانات التي تنتهك القوانين و التشريعات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان اعتمد مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة قرارا في دورته الرابعة و العشرين بشان تعزيز حقوق الانسان من خلال الرياضة والمثل الأولمبية، إذ "تساعد المسابقات الرياضية الدولية، مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم، على وضع قضايا حقوق الإنسان في صدارة دائرة الأخبار، سواء كان ذلك من خلال التغطية الإعلامية المكثفة أو حالات نشاط الرياضيين (Hsiang, 2023) "

2.II حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الأولمبية:

حظيت حماية حقوق الانسان في أبعادها القانونية والأخلاقية بمكانة في أدبيات واهتمامات الحركة الرياضية العالمية، وتطورت آليات تجسيد هذا الاتجاه في سياسات ومواثيق الهيئات الرياضية الدولية التي أسست لالتزاماتها تجاه مسألة حماية حقوق الانسان، ومع بداية القرن الواحد و العشرين تزايدت الانتقادات الموجهة للجنة الأولمبية الدولية و الفيفا بشان قرارات

منح استضافة الاحداث الرياضية الدولية لمدن و دول يرى أصحاب هذه الانتقادات أن سجلها في حقوق الانسان غير نظيف و لا دلائل على ذلك الجدل الكبير الذي رافق اختيار بكين لدورة الألعاب الأولمبية(2008)، و دورة الألعاب الأولمبية الشتوية (2012)، و كأس العالم بروسيا (2018)، و لم تسلم منها دولة قطر في نسخة(2022)

وتزخر اليوم أدبيات اللجنة الأولمبية ووثائقها وخطابها بما يؤكد هذه المكانة، إذ "تُقرّ اللجنة الأولمبية الدولية بحقوق الإنسان وتدعمها في جميع الأوقات، كما هو منصوص عليه في المبادئ الأساسية للميثاق الأولمبي ومدونة أخلاقياتها، وتؤكد اللجنة الأولمبية الدولية التزامها باحترام حقوق الإنسان في نطاق اختصاصها، وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتُكرّس هذه الالتزامات في الميثاق الأولمبي ومدونة أخلاقياتها وإطارها الاستراتيجي لحقوق الإنسان."(اللجنة الأولمبية الدولية،2025)

3.II حقوق الإنسان في الميثاق الأولمبي:

يمكن الإشارة إلى أن مسالة حقوق الانسان أخذت حيزا في وثائق الحركة الأولمبية، إذ أكد الميثاق الأولمبي على مكانة الإنسان كمحور تدور حوله الغايات الكبرى ليس فقط في الجانب المتعلق بتنمية القدرات البدنية وتحقيق الأداء فحسب بل إن الكرامة الإنسانية هي جوهر المثل التي تسعى الرياضة لتثبيتها كأساس لإشاعة السلم والتضامن والمساواة بعيدا عن كل أشكال التمييز.

فقد وردت حقوق الانسان في سياقات متعددة في صلب الميثاق الأولمبي، ففي باب المبادئ الأساسية يؤكد المبدأ الأول على أن الأولمبية تسعى إلى " خلق أسلوب حياة قائم على متعة الجهد، والقيمة التربوية للقدوة الحسنة، والمسؤولية الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، والمبادئ الأخلاقية الأساسية العالمية، ضمن نطاق الحركة الأولمبية"، وفي المبدأ الثاني يؤكد الميثاق أن الأولمبية تهدف إلى " تسخير الرياضة لخدمة التنمية المنسجمة للبشرية، بهدف بناء مجتمع سلمي يُعنى بالحفاظ على كرامة الإنسان." في حين نص المبدأ الرابع أن " ممارسة الرياضة حقٌ من حقوق الإنسان"، كما تطرق المبدأ السادس لمسألة عدم التمييز في أي من الحقوق التي ينص عليها الميثاق الأولمبي " من أجل تحقيق هدف الأولمبية، يتعين على جميع مكونات الحركة الأولمبية احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا ضمن نطاق اختصاص كل منها." الميثاق الأولمبي(2025) .

4.II حماية حقوق الانسان ضمن أجندة اللجنة الأولمبية:(2020)

في إطار سعي اللجنة الأولمبية الدولية لتجسيد مهامها المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي لاسيما المهمة الرابعة" التعاون مع المنظمات والسلطات العامة والخاصة المختصة في سبيل وضع الرياضة في خدمة الإنسانية، وبالتالي تعزيز السلام؛" (اللجنة الأولمبية الدولية، 2025) اعتمدت خلال انعقاد مجلسها التنفيذي في دورته الـ 147 بموناكو في ديسمبر 2014 استراتيجية وخارطة طريق باسم "أجندة 2020" التي شكل هدفها العام حماية القيم الأولمبية وتعزيز دور الرياضة في المجتمع، تضمنت 40 توصية لإصلاح وتطوير اللجنة الأولمبية والحركة الأولمبية بشكل عام ، وقد كرست اللجنة الأولمبية الدولية في أجندتها توجهاتها نحو حماية حقوق الإنسان ودمجها في أولوياتها الاستراتيجية من خلال المحاور الأساسية الثلاثة التضامن، الاستدامة، والمصداقية، كما أنشأت سنة (2018) لجنة استشارية لحقوق الإنسان، وتتمثل مهمتها في تقديم التوجيه الاستراتيجي للجنة الأولمبية الدولية وتقديم المشورة بشأن تنفيذ إطارها الاستراتيجي لحقوق الإنسان.(اللجنة الأولمبية الدولية،2025)

وفي سياق تجسيد هذه الاجندة وسط جدل كبير حول التحفظات الموجهة لمعايير اختيار الهيئات الدولية الرياضية لأماكن احتضان الاحداث الرياضية الكبرى والتي انتقدت على أنها لا تراعي مسألة حماية حقوق الانسان في اثناء الاحداث الرياضية الكبرى، بفعل ما تخلفه تحضيراتها و انجاز منشآتها من تعقيدات اجتماعية وآثار على السكان و على النظم البيئية

و الاقتصادية في المدن التي تستقبل هذه الاحداث، و بغض النظر عن الخلفيات غير الرياضية التي قد تقف وراء إثارة هذه الانتقادات، فقد عمدت اللجنة الأولمبية في (2017) إلى مراجعة شاملة لعقود المدن المضيفة للألعاب الأولمبية وإدراج أحكام وبنود جديدة تتعلق بحماية حقوق الانسان في المتطلبات الأساسية لملفات ترشيح احتضان التظاهرات الدولية الكبرى، حيث تلتزم بموجب ذلك المدن المضيفة بحماية حقوق الانسان و التعامل مع أي انتهاك لها وفقا للتشريعات واللوائح الدولية ومعايير مبادئ حقوق الانسان المعترف بها دوليا وبما يتفق مع القوانين الداخلية للدولة المستضيفة في هذا المجال .

III. المقاطعة الرياضية سبيل لتكريس التزامات حقوق الانسان

تتعدد مظاهر المقاطعة الرياضية باختلاف الأطراف التي تعتمدها كوسيلة للتعبير عن موقف او الاحتجاج على ممارسات معينة او كأداة توظفها دول او تكتلات للضغط على خصومها في خضم توترات سياسية او عسكرية، لكنها تشترك في أشكال تجسد معاني العقوبة والحظر والحرمان والاستبعاد سواء من المنافسات و الاحداث الرياضية أو من العضوية في الهيئات الدولية و فروعها الإقليمية.

1.III مفهوم المقاطعة الرياضية:

تستمد المقاطعة معناها من سلوك التعبير عن رفض شكل من أشكال الممارسات والمعاملات غير المقبولة أو المضرة بطرف أو فئة أو مجموعة، وباعتبار أن هذا المصطلح ظهر أول مرة في أنجلترا كسلوك جماعي ضد ممارسة إقطاعية فقد عرفها قاموس بريطانيكا بأن " المقاطعة هي نبذ جماعي ومنظم يُطبّق في العلاقات العمالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاحتجاج على الممارسات التي تُعتبر غير عادلة(Britanica,2024) ".كما أنها تعني " الامتناع عن معاملة الآخرين اقتصاديًا أو اجتماعيا أو سياسيا، أو ذلك كله؛ كرفض بيع منتوج أو شرائه وفق نظام جماعي محدد، أو عدم التعامل معه على المستوى الاجتماعي أو الدبلوماسي أو السياسي أكان ذلك بين الدول أم بين الأحزاب والمنظمات في ما بينها أو بينها والدول". (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018)

وترتبط المقاطعة كمظهر من مظاهر التعبير عن الالتزامات الدولية تجاه حماية حقوق الانسان، فقد تعددت مظاهرها لتتخذ أشكالا تتعدى الجوانب الاقتصادية والعسكرية، إذ أنها تمتد إلى الساحة الثقافية والفنية والأكاديمية وتتجلى حسب (عبد الحي، 2024) في تلك "الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات تشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها ".

كما تتوسع العقوبات لمجال الرياضة " لتشمل عقوبات دولية اخرى كالعقوبات الرياضية والتي بموجبها تمنع الدولة المستهدفة من الاشتراك في مسابقات عالمية او سحب تنظيم بطولة دولية منها أو حظر انضمام فرقها الرياضية الى بطولات دولية " (البصراتي، 2022)

انطلاقا من مفهوم المقاطعة كأداة للضغط في سبيل الحد من سلوكات مرفوضة أو مسيئة أو مخالفة للقيم الإنسانية وللالتزامات الدولية المشتركة نحو الحفاظ على السلم العالمي واحترام الكرامة الإنسانية والخضوع لموجبات القوانين والمواثيق الدولية، تأخذ المقاطعة الرياضية منحى جماعيا لرفض مشاركة الأفراد والمنظمات والهيئات في فعاليات و تظاهرا ت ومنافسات رياضية تشارك فيها أو تحتضنها الكيانات والدول المتهمة بالإخلال أو المساس بحقوق، ومن هنا جاءت المقاطعة الرياضية كأسلوب لممارسة ضغوط وفرض عزلة على كيانات ودول تنتهك حقوق الإنسان وحرمانها من

الدعاية وتبييض الصورة بحكم ما تتمتع به الرياضة والتظاهرات والمنافسات الرياضية من صدى و تأثير وقوة حشد اجتماعي واقتصادي واعلامي في شتى بقاع العالم.

2.III سوابق في المقاطعة الرياضية:

عرفت مسيره تنظيم الاحداث الرياضية الكبرى لاسيما الألعاب الأولمبية وكأس العالم لكره القدم منذ بداية القرن العشرين مظاهر متعددة من المقاطعة الرياضية، وارتبط ذلك بالظروف الدولية والتوترات والحروب وما ترتب عنها من تأثيرات امتدت لعالم الرياضة في تجاذبات مستمرة بين الدول وبين التكتلات السياسية والايديولوجيات المتصارعة.

ويمكن إبراز ثلاث مراحل في تاريخ الأولمبية الحديثة تركت خلالها المقاطعة الرياضية أثرا جليا على تنظيم دوراتها وخلفت جدلا من النقاش حول علاقة الرياضة بالسياسة والتأثير المتبادل بينهما وكيف تحولت الرياضة الى عامل جديد في منظومه العلاقات الدولية.

- **المرحلة الأولى (ما قبل الحرب العالمية الثانية):**

مع أن مصطلح المقاطعة ظهر في إيرلندا في عام (1880) في القطاع الاقتصادي، ومع ذلك لم يتسلل هذا السلوك الاجتماعي في الوسط الرياضي وفي البطولات الرياضية الدولية الحديثة حتى عام (1920) خلال أولمبياد آن تورب في بلجيكا، حين قاطعت اللجنة الأولمبية الدولية بدعم من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى رياضيي ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وتركيا وبولندا، ومنعتهم من المشاركة نظرًا إلى اتهام أنظمتهم السياسية بإشعال الحرب العالمية الأولى.

إلا أنه لم يحدث أن أخذت نقاشات المقاطعة الرياضية بين السياسيين ومسؤولي الهيئات الرياضية الوطنية والدولية في تاريخ الألعاب الأولمبية بالشكل الذي سبق تنظيم ألمانيا لدورة برلين سنة (1936)، والتي وصفت بأنها " مثالا لاستغلال البطولة سياسيًا، بالإضافة إلى المعضلات الأخلاقية التي واجهت الرياضيين والدول، ورفضت الحركة الرياضية جميع دعوات مقاطعة هذه الأولمبياد (Alexandersson ,2020) "

وخلال هذه الدورة طالت اللجنة الأولمبية الدولية ومسؤوليها اتهامات بالخضوع في قراراتها لاعتبارات تتنافى وواجب الوفاء لقيم الحركة الأولمبية ومبادئها السامية التي قامت عليها، و يؤكد (Evan,2024) بأن "سمعة دورة ألعاب (1936) كانت علامة قاتمة على صورة الحركة الأولمبية، وقد حوّل أدولف هتلر بحق هذا الحدث إلى أداة دعائية ضخمة تهدف إلى تقديم الرايخ الثالث الجديد والمتجدد للمجتمع العالمي"

•المرحلة الثانية: خلال عقود الحرب الباردة

بدعم من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية قاطعت اللجنة الأولمبية الدولية كلا من ألمانيا واليابان وتم منعهما من المشاركة في أولمبياد لندن في بريطانيا في عام(1948)، وفي أولمبياد هلسنكي في فنلندا في عام (1952) قاطعت اللجنة الأولمبية الدولية الصين ومنعتها من المشاركة بسبب أزمة انفصال تايوان، "و شهدت أولمبياد ملبورن عام (1956) دعاية سياسية هناك أيضًا و تداخلت السياسة في الرياضة، وقاطعت هولندا وسويسرا وإسبانيا الألعاب بسبب غزو الاتحاد السوفيتي للمجر؛ وقاطعت مصر والعراق ولبنان الألعاب بسبب أزمة السويس في مصر(Ceviker,2023)" "

وتأثرت الألعاب الأولمبية خلال هذه المرحلة بالتوتر الذي ميز العلاقة بين الشرق بأيديولوجيته الشيوعية الاشتراكية والغرب الرأسمالي بفعل ما أولته أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والسوفييتية من أبعاد المشاركة في الألعاب الأولمبية " بعدما رأت إمكانات الألعاب الأولمبية كحدث دولي مستقل يمكن استخدامه لإضفاء الشرعية على معارك الدعاية التي خاضها الخصمان (White ,2022) ".

وانعكس هذا الصراع بشكل واضح خلال دورة موسكو (1980) التي قاطعتها أغلب الدول الغربية وحليفاتها من باقي دول العالم بسبب الغزو السوفياتي لأفغانستان، وفي رد فعل انتقامي قاطعت دول المعسكر الشرقي بقياده الاتحاد السوفياتي دورة لوس انجلوس (1984) بشكل واسع.

كما شهدت هذه المرحلة المقاطعة التاريخية لنظام جنوب افريقيا العنصري الذي استبعد عن المنافسات الرياضية وبشكل خاص ما بين دورتي (1964) و(1988) تحت ضغط حركه مناهضة الميز العنصري والتضامن الدولي حيث شهدت دورة مكسيكو(1968) استبعاد اللجنة الأولمبية جنوب إفريقيا من الألعاب بعد إعلان 40 دولة أفريقية وانضم إليها الاتحاد السوفياتي أنها لن تشارك في الدورة، كما "قدّمت المقاطعة الإفريقية لأولمبياد مونتريال عام (1976) صورةً لقارة موحدة في مواجهة الأيديولوجيات العنصرية لجنوب أفريقيا، وضغطت على نظام الحزب الوطني الأفريقي بشكل مباشر من خلال تعزيز الاستبعاد الرياضي الدولي، وأرسلت رسالةً إلى مواطني كل دولة مشاركة مفادها أن حقوق الإنسان أهم من مجرد حدث رياضي. لذلك، كان للمقاطعة آثار دبلوماسية واسعة النطاق على المجتمع الدولي ومركزة على جنوب أفريقيا ". (Elcombe,2021)

- **المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب الباردة وعولمة الرياضة**

مع نهاية الحرب الباردة تضاءلت الى حد ما التأثيرات السياسية على الرياضة بفعل تنامي مظاهر العولمة الاقتصادية و التحولات التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصال وازدياد نفوذ كبرى الشركات الاقتصادية العالمية والاهتمام الكبير بالآثار الصحية للرياضة ، تحول مجال الرياضة الى قطاع جاذب للاستثمار المالي ونشأت اقتصاديات الرياضة وصناعة الرياضة وتضاعفت الكلفة المالية لتنظيم الأحداث الرياضية الدولية والإقليمية ودوريات المنافسات وعقود الرعاية والتغطية الإعلامية وعقود الرياضيين مع الأندية، و هذا التحول الكبير في بعده المالي وضع الهيئات الرياضية الدولية أمام تحديات وضغوط جديدة وبرزت العوائد المالية كمعيار مهيمن على القرار الرياضي بفعل تداخل المصالح بين مختلف الفاعلين من الدول المتنافسة على احتضان الأحداث الكبرى، والشركات الكبرى المستثمرة في الرياضة و متطلبات سوق الاستهلاك الواسعة من المتتبعين والجمهور.

وفي هذه المرحلة برز اتجاه جديد نحو جدوى المقاطعة الرياضية قادته الهيآت الرياضية الدولية بدعوى التشكيك في محدودية قدرة المقاطعة الرياضية على تغيير سلوكات الدول، وهيمن خطاب جديد يرتكز على فكره الفصل بين الدولة وبين رياضييها في مسألة المقاطعة والحظر، على أساس أن الرياضيين لا يتحملون سلوكات دولتهم تجاء مسائل السلم العالمي وانتهاكات حقوق الانسان وهو ما تجلى في أولمبياد برشلونة (1992) حيث حظرت اللجنة الأولمبية الدولية مشاركة الفرق الوطنية اليوغسلافية بعد قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (757-1992)القاضي بفرض حظر رياضي على دولة يوغسلافيا سابقا بسبب حرب البلقان آنذاك، إلا أنها سمحت لرياضييها بالمشاركة تحت الراية الأولمبية، كما كان الشأن نفسه في اولمبياد باريس سنة(2024) أين علقت عضوية الهيآت الرياضية الوطنية لكل من روسيا وبيلاروسيا في اللجنة الأولمبية الدولية بعد ما سمي بالأزمة الروسية-الأوكرانية في حين سمح لرياضيي هاتين الدولتين بالمشاركة تحت راية وعلم اللجنة الدولية الأولمبية.

ورغم نهاية الحرب الباردة إلا أنه لا يزال تأثير السياسة والمال على الألعاب الأولمبية مستمرا، وأكد (White,2022)ما ذهب إليه (هيل) " بأن صعود الألعاب الأولمبية كحدث تجاري والدور الذي لعبه المال في تغيير جوانب من النقاش المحيط بالحدث... لكن بينما تستمر الأحداث المحيطة بالألعاب الأولمبية في التحول والتغير، لا يزال دور السياسة وتأثيرها عليها قائمًا حتى يومنا هذا"

3.III المطالب الفلسطينية لفرض عقوبات رياضية على كيان الاحتلال الإسرائيلي:

تعزز اعتماد المجتمع الدولي على الحركة الرياضية العالمية كفاعل مهم ووسيلة ضغط في السياسات الدولية للحد من انتهاكات حقوق الانسان وهذا بتوظيف نهج العقوبات والمقاطعة الرياضة كأداة لذلك، و في سياق ذلك تنامت الدعوات المتكررة للهيآت الرياضية الفلسطينية لدى الهيآت الرياضية الدولية للمطالبة بفرض عقوبات رياضية على كيان الاحتلال الاسرائيلي واستبعاد كل تمثيلياته الرياضية من العضوية الدولية بالنظر الى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتاريخ أسود للكيان من المجازر والجرائم الانسانية الثابتة في حق الشعب الفلسطيني.

4.III أهمية المقاطعة الرياضية في سياق النضال التاريخي للشعب الفلسطيني :

ارتبطت دعوات مقاطعة وفرض عقوبات رياضية على كيان الاحتلال الاسرائيلي بمسار طويل في كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق مطالب المشروعة ضد سياسات الاحتلال والتمييز العنصري وانتهاكات حقوق الانسان، وتقوم هذه المطالب الرياضية على اعتبار أن كيان الاحتلال يتخذ من الرياضة منصة للدعاية ومنبرا لتبييض صورته أمام العالم ولا يسعى من خلالها سوى للتغطية على الانتهاكات الجسيمة في حق الشعب الفلسطيني على مدار عقود من الاحتلال .

إن ما يكسب لنهج المقاطعة أهميته وجدواه هو تميزه كسلوك نضالي لمقاومة الاحتلال وكل أشكال التمييز وعدم المساواة وانتهاك حقوق الانسان، يتسم بقوة التأثير والقابلية للتوسع؛ وتتسم المقاطعة بكونها "استراتيجية سلمية قائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، كما أن للمشاركة الجماهيرية من شرائح المجتمع كلها ميزة تمنح المقاطعة أهمية كبرى، لما تعنيه من رفض ومشاركة واسعة ضد الاحتلال، فهي تكون من خلال هذه القاعدة الجماهيرية العريضة جدارًا منيعا أمام محاولات الاحتلال قمع حركات المقاطعة" .(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2018)

وتشكل مطالب المقاطعة الرياضية جزءا من حركه BDS وهي حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات(The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement) ، وهي حركة شعبية ذات طابع غير رسمي تستلهم من إرث حركات مناهضة الميز العنصري في أمريكا وجنوب إفريقيا، تأسست عام (2005) وتستند في أعمالها على فعاليات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ويمتد نشاطها في مختلف دول العالم ، كما جاء في ندائها التأسيسي "تناشد، نحن ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة إسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك المطبقة ضد جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتايد)"حركة(BDS ،2024)، و تعمل على فرض مقاطعة متعدد ة المجالات تشمل " وقف التعامل مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية. والضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم كيان الاحتلال "(عبد الحي، 2024).

وتسعى إلى فرض العقوبات المتمثلة في " الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. تشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها)" حركة(BDS ،2024)

استطاعت المقاطعة أن تهز صورة كيان الاحتلال الإسرائيلي، وفرضت واقعا جعل عديد الدول يتعامل معه بوصفه كيانا عنصريا " ففي وقت ترى فيه إسرائيل نفسها دولة مميزة بوصفها ناطقة باسم ضحايا النازية اليهود وبوصفها

ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوسط، تعمل حملة المقاطعة بطريقة مباشرة على تبيين صورة إسرائيل الحقيقية بوصفها دولة احتلال وفصل عنصري. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2018)

ومع تنامي تأثير هذه الحركة في الجانب الاقتصادي والأكاديمي والثقافي تتجدد الدعوات والمطالب بفرض حظر دولي على الهيآت والنوادي الرياضية لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

4.III مظاهر المقاطعة الرياضية لكيان الاحتلال:

تتجلى مظاهر المقاطعة الرياضية لكيان الاحتلال في أشكال متعددة من المقاطعة الفعلية التي تمارسها بعض الدول سواء تلك التي تعترف به سياسيا ب أو تلك التي لا تعترف به، و التي تحضر مشاركة ممثلي الكيان في الدورات والمنافسات التي تحتضنها هذه الدول، وتتجلى أيضا في انسحاب الفرق الرياضية والرياضيين من مواجهه منافسيهم من الكيان في عديد المناسبات الرياضية الدولية والأمثلة كثيرة خاصة من قبل الفرق والرياضيين الجزائريين وعديد الدول العربية،

وكنتيجة لذلك حسب" (Dart,2017)استُبعد اتحاد كرة القدم الإسرائيلي في عام (1974) من الاتحاد الآسيوي لكرة القدم بعد أن رفضت دول مختلفة اللعب ضد فرق إسرائيلية وظل اتحاد كرة القدم الإسرائيلي غير منتمي إلى أي اتحاد لغاية (1991) أين بدأت الأندية الإسرائيلية في اللعب في المسابقات التي يقرها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، وانضم اتحاد كرة القدم الإسرائيلي رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في عام "(1994)

هذا بالإضافة إلى أشكال أخرى تقوم بها الجماهير الرياضية المساندة للحق الفلسطيني والذين جعلوا من الرياضة فضاء للتعبير عن تضامنهم مع القضية الفلسطينية و استطاعوا أن يبقوها حاضرة من خلال الهتافات والشعارات والأعلام المرفوعة في المدرجات وفي أثناء الاحتفالات بانتصارات فرقهم الوطنية ونواديهم الرياضية ولعل أبرز نموذج هو حضور القضية الفلسطينية في مدرجات ملاعب الدوحة وفي شوارعها أثناء احتضان قطر لكأس العالم (2022)، وممارستهم في المقابل لمظاهر احتجاج على فرق ورياضي الكيان بأشكال متعددة في عده مناسبات رياضية.

كما يشارك عديد النجوم الرياضية العالمية على غرار نجم نادي مانشستر يونايتد الدولي الفرنسي السابق إريك كانتونا في فعاليات التضامن مع الشعب الفلسطيني والدعوة الى فرض عقوبات على كيان الاحتلال، وقد عبر عن ذلك بارتدائه قميصاً يحمل ألوان علم فلسطين، كما شهدت وسائل التواصل الاجتماعي مظاهر تضامن عديد رموز الرياضة من اللاعبين والمدربين في المنطقة العربية والعالم جراء المأساة الإنسانية التي خلفتها الحرب في غزة (الجزيرة ،2025)

5.III مطالب تعليق عضوية الهيآت الرياضية لكيان الاحتلال وحضر مشاركة أنديته الرياضية:

لم تكن مطالب فرض عقوبات رياضية على كيان الاحتلال بسبب سياسات الاحتلال والميز العنصري ومخالفة لوائح الهيئات الرياضية الدولية، وليدة العدوان الأخير على غزة في أكتوبر 2023 فقد سبق فيما قبل ذلك دعوات متتالية من عدة جهات رياضية وحقوقية فلسطينية ومستقلة، ويسجل أن المنظمة الحقوقية "فيرسكوير " رفعت تقريرا إلى الفيفا تضمن العديد من الأسباب التي تعزز مطالب المقاطعة ومن أهمها "إقامة المباريات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمستوطنات غير الشرعية، والتمييز العنصري الخطِر والمنهجي، والتدخل السياسي، وقتل إسرائيل للاعبين الفلسطينيين، والتدمير المنهجي لمرافق الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، والتي سبقت معظمها ما حدث في أكتوبر".(2023)

ومع تواصل الحرب المدمرة على غزة خلال انعقاد الجمعية العامة للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) في بانكوك عاصمة تايلاند في 17 ماي (2024) طالب الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم بدعم من الاتحاد الأردني والاتحاد الآسيوي

"فرض عقوبات على نظيره الإسرائيلي وتجميد عضويته بصفة فورية في الاتحاد الدولي لكرة القدم" ، وخلال المؤتمر تعهد جياني إنفانتينو رئيس فيفا بعد رفضه عرض الطلب للتصويت بأنه سيطلب مشورة قانونية مستقلة بشأن هذا الطلب الثلاثي بهدف " تحليل وتقييم الطلبات الثلاثة والتأكد من تطبيق قوانين ولوائح فيفا بالطريقة الصحيحة لضمان عملية عادلة وواجبة" و رغم إعلان الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم تلقيه نسخة من تقرير التقييم القانوني المستقل الذي سيعرض للمناقشة أمام المجلس التنفيذي للفيفا في بداية شهر أكتوبر، إلا أن الاتحاد الدولي أجل البث في القضية لأكثر من مرة واستمر في سياسة المماطلة والتهرب و أجل الفصل في الطلب بادعاء إجراء تقييمات قانونية مكملة.

كما كانت مناسبة تنظيم أولمبياد باريس (2024) التي تزامنت مع استمرار الحرب في غزة، فرصة جددت خلالها اللجنة الأولمبية الفلسطينية أمام مسؤولي اللجنة الأولمبية الدولية مطالبها لمنع مشاركة كيان الاحتلال في الألعاب بسبب خرق الهدنة الأولمبية، وجاءت الدعوة "بعد شهور من تقديم المعلومات من قبل الهيئات الرياضية الفلسطينية المختلفة بشأن الانتهاكات المنهجية والمستمرة للميثاق الأولمبي ولوائح الفيفا التي ارتكبتها الهيئات الرياضية الإسرائيلية وأعضاؤها، بما في ذلك اللجنة الأولمبية والاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم" (الجزيرة ،2025)

وفي بيان للمرصد الأورو متوسطي لحقوق الانسان ، وجه طلبا إلى اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية في 2025 يدعو "بتعليق عضوية إسرائيل ووقف استخدامها للرياضة لتبييض الفظائع والانتهاكات التي ترتكبها في إطار جريمة الإبادة الجماعية بقطاع غزة منذ أكثر من 20 شهرًا" واصفا بأن الاستمرار في سياسة عدم منع الفرق الوطنية لكيان الاحتلال وناديه والرياضين في حضور المنافسات الأوربية والدولية "يسهم في شرعنة الجرائم الإسرائيلية، ويقوّض القيم المعلنة للاتحادات الرياضية القائمة على احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة".) المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان ،2025)

وطالب المرصد الهيآت الرياضية الدولية بفرض إجراءات عاجلة "لوقف استخدام الرياضة كغطاء للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية في غزة، وأن تنفيذ هذه الخطوة يمثل التزامًا بالقيم الأساسية للرياضة، والعدالة، والكرامة الإنسانية، ويؤكد مسؤولية الاتحادات الرياضية الدولية في حماية الرياضيين والمجتمعات المتأثرة" وقد دعم المرصد دعوته بالأرقام عن عشرات الآلاف من الضحايا من المدنيين من بينهم عن 664 رياضيًا فلسطينيًا واستهداف البنية التحتية للهياكل والتجهيزات الرياضية شملت تدمير نحو 264 منشأة رياضية، بينها 184 تدميرًا كاملًا و81 جزئيًا، فيما حوّل عشرات الملاعب والأندية والمنشآت إلى ركام وجعلها غير صالحة للاستخدام، فيما تم توثيق تحويل بعها لمراكز اعتقال لمئات الفلسطينيين." (المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان ،2025)

كما انتقد إريك كانتونا في آخر تصريحاته الازدواجية في تطبيق العقوبات الرياضية بقوله "بعد أربعة أيام من بدء روسيا الحرب في أوكرانيا، أوقفت الفيفا واليويفا مشاركة روسيا في المسابقات الدولية، ولقد مضى الآن ما يقارب السنتين على ما وصفته منظمة العفو الدولية بالإبادة الجماعية ومع ذلك لا يزال يسمح لإسرائيل بالمشاركة. لماذا هذه الازدواجية في المعايير؟ يجب على "الفيفا" و "اليويفا" تعليق عضوية إسرائيل".(الجزيرة ،2025)

كما خلص تحليل قانوني مستقل أجراه محامون متخصصون في القانون الدولي وحقوق الإنسان إلى "ضرورة منع إسرائيل من ممارسة أي أنشطة متعلقة بكرة القدم لانتهاكها قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) خلال الحرب على غزة". (وكالة رويترز،2024).

IV. الأساس القانوني لإثبات انتهاكات كيان الاحتلال لحقوق الانسان وفرض العقوبات:

تشكل قرارات وبيانات وتقارير منظمة الأمم المتحدة بهيئاتها ومؤسساتها المتعددة المعنية بحقوق الانسان و الشؤون الإنسانية، إضافة إلى الإدانات والأوامر القضائية التي تصدرها المحاكم الدولية وبعض اللجان القانونية المتخصصة وتحقيقات وتقارير المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان ، تشكل كلها شواهد واقعية على انتهاكات كيان الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في حربه الأخيرة على قطاع غزة، كما تعد أساسا قانونيا متينا يعزز المطالب المرفوعة للمنظمات الرياضية الدولية بشأن فرض عقوبات على كيان الاحتلال الإسرائيلي كم يضعها أمام واجب الالتزام بمسؤوليتها القانونية و التعجيل باتخاذ قرار في مسألة العقوبات .

1.IV الإدانات والقرارات والتقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة:

استعادت القضية الفلسطينية حضورها على رأس أجندة اجتماعات وقرارات و تقارير منظمة الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها ولجانها المتخصصة منذ أكتوبر 2023 بالنظر إلى حجم المأساة التي خلفتها جرائم الاحتلال الإسرائيلي و حجم الانتهاكات الجسيمية لكل الأعراف والقوانين الدولية والعدد الكبير من الضحايا المدنيين والتدمير الواسع لكل أشكال الحياة.

في سياق الشواهد التي تدين انتهاك كيان الاحتلال لحقوق الإنسان ما أبرزته جليا اللجنة الدولية المستقلة التي أنشئت بقرار من مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة خلال دورته الاستثنائية في ماي 2021 ، وهي لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وداخل الأراضي المحتلة في 1948، والتي أشارت في عديد تقاريرها في وصفها لعدوان الاحتلال على غزة بأنه "يهدف إلى التدمير الشامل للحياة في غزة بأنه الهجوم الأعنف منذ عام (1848) ضد الشعب الفلسطيني .. وأن قوات الاحتلال ارتكبت جرائم حرب وجريمة ضد الإنسانية تتمثل في الإبادة".(الامم المتحدة،2025)

من جهتها نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان تقريرا في 8 نوفمبر (2024) تقريرا أكد على ضرورة تحقيق العدالة فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي الجسيمة التي تم ارتكابها خلال الفترة من نوفمبر (2023) إلى أفريل (2024)ووصف "عمليات قتل المدنيين وانتهاك القانون الدولي، التي قد ترقى في كثير من الأحيان إلى جرائم حرب" كما حذر من أنه إذا تم ارتكابها "بقصد التدمير، الكلي أو الجزئي، لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، فقد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية." (الأمم المتحدة،2024)

وفي تقرير آخر صدر عن المفوضية في ديسمبر (2024) سلط الضوء على نمط الاعتداءات الإسرائيلية على مستشفيات غزة وبأنه يثير مخاوف بالغة بشأن وقوع جرائم خطيرة، حيث استعرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك) خلال تقديم التقرير، الأضرار الكبيرة التي مست نظام الرعاية الصحية في غزة وحصيلة الضحايا من المرضى والأطقم الطبية مؤكدا أنه " قد يرقى التدمير المتعمد لمرافق الرعاية الصحية إلى شكل من أشكال العقاب الجماعي، ما قد يشكل بدوره جريمة حرب." (الأمم المتحدة،2024)

أصدرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا -UNRWA- تقارير دورية حول الأزمة الإنسانية في غزة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أوردت في آخر تقرير لها نهاية السداسي الاول (2025) الذي يقدم إحاطة إنسانية عن الوضع في غزة بأنه "تواصل القوات الإسرائيلية قصفها المكثف من الجو والبر والبحر على قطاع غزة وتوسيع عملياتها البرية، ما أسفر حصيلة بشرية في الفترة ما بين 7 أكتوبر (2023)وحتى منتصف (2025) وفقا لوزارة الصحة في غزة، مقتل ما لا يقل عن 62122 فلسطينيا في غزة من بينهم 9735 امرأة، 18430 طفلا، و 4,429 مسنا،

بالإضافة إلى إصابة 156.758 آخرين بجروح، كما تم تأكيد مقتل أكثر من 360 من أعضاء فريق الأونروا"، كما أشار التقرير إلى القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال على الوكالة عقب صدور قانون حظر عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وبموجبه تم منع دخول جميع موظفي الأونروا الدوليين إلى قطاع غزة.(الاونروا،2025)

2.IV الإدانة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية:

بالنظر الى الرد العنيف الذي باشرته قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد أحداث السابع من أكتوبر (2023) وتصريحات مسؤولي الكيان بنزع الصفة الإنسانية عن سكان غزة ووصفهم بالحيوانات البشرية وقطع كل سبل الحياة عنهم، كان ذلك مؤشرا على الشروع في جرائم ضد الإنسانية وهو ما دفع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (كرمي خان) في 29 كتوبر (2023) (بعد عشرين يوما من بدء العملية العسكرية الواسعة لقوات الاحتلال) إلى زيارة لمعبر رفح وهو المنفذ الوحيد لتدفق المساعدات الإنسانية والتي تم غلقه وتدميره، وصرح في ندوة صحفية عقدها في القاهرة بعد منعه من دخول غزة بأن " تطبيق القانون ليس أمرا نظريا فقط، ولكنه يجب أن يطبق، الحماية التي تحدث عنها القانون هي لكل الأشخاص وليست لفئة معينة" وأن "إسرائيل قامت بانتهاكات واضحة في حربها مع حماس، ليس فقط انتهاك أخلاقي ولكنه انتهاك قانوني"

وفي ديسمبر (2023) مع استمرار العدوان على غزة أودعت دولة جنوب افريقيا دعوى قضائية أمام محكمة الجنايات الدولية ضد كيان الاحتلال الإسرائيلي، تضمنت اتهامات له بانتهاك التزاماته بموجب أحكام "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" على أساس المادتين 1/36 و41 من النظام الأساسي للمحكمة، وتضمنت مذكرة الدعوى طلبًا للبتّ في التدابير المؤقتة (كإجراء فرعي مُستعجل)، عملًا بأحكام المادة 41 من ذلك النظام، لتعلن المحكمة عن قرارها في الموضوع بتاريخ 26 جانفي (2024) و يصدر المدعي العام مذكرات اعتقال دولية بحق رئيس وزراء كيان الاحتلال الاسرائيلي ا بنيامين نتنياهو، ووزير جيشه يوآف غالانت، بتهم ارتكاب جرائم حرب، وأمرت سلطات الكيان بتدابير مؤقتة"(محكمة العدل الدولية،2024)

3.IV أوامر محكمة العدل الدولية:

مع بداية العدوان على غزة وبناء على قضية مرفوعة أمامها من دولة جنوب إفريقيا باشرت محكمة العدل الدولية بإجراءات تمهيدية، في انتظار إجراءات التحقيق التي تعد طويلة وتأخذ مسارات معقدة، وأصدرت عدة أوامر تضمنت تدابير مؤقتة وطلبات موجهة لكيان الاحتلال، وقد أصدرت في 26 جانفي (2024) أمرا تضمن تشديدا واضحا على أنه "يجب على دولة إسرائيل، وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع ارتكاب أي فعل يقع ضمن نطاق المادة الثانية من الاتفاقية ضد الفلسطينيين في غزة."

وأقرت بموجب الأمر تدابير مؤقتة فورية وتخص بالأساس أوامر بالوقف الفوري للأعمال العسكرية و فتح المعابر لتدفق المساعدات الإنسانية و توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الضرورية للتخفيف من الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، كما تضمنت التدابير مطالبة المحكمة لسلطات الاحتلال بالحفاظ على الأدلة الجنائية المرتبطة بـ "الأفعال المزعومة التي تندرج ضمن نطاق المادتين الثانية والثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المرتكبة ضد أفراد جماعة الفلسطينيين في قطاع غزة، وضمان الحفاظ عليها (Cour International de Justice. 2024) "

كما أصدرت المحكمة كذلك أمرا في 24 ماي (2024) يطالب كيان الاحتلال الإسرائيلي بالوقف الفوري لهجومها العسكري على رفح وبإبقاء معبر رفح مفتوحا أمام توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل،

كما طلب قرار المحكمة "اتخاذ تدابير فعالة لضمان الوصول دون عوائق إلى قطاع غزة لأي لجنة تحقيق أو بعثة لتقصي الحقائق أو أي هيئة تحقيق أخرى مفوضة من قبل الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات الإبادة الجماعية." '(محكمة العدل الدولية،2024)

4.IV المنظمات الدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان:

خلص تقرير نشرته منظمة العفو الدولية في 5 ديسمبر (2024) إلى أن تحقيقاتها خلال الفترة التي شملها التقرير تفيد بما يكفي من القرائن والأدلة ارتكاب كيان الاحتلال الإسرائيلي ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة بإثباتها أعمالا تجرمها اتفاقية منع الإبادة الجماعية ، وتأكدت من توفر نية ارتكابها بقصد ووجدت أنها "تشكل انتهاكاتٍ جسيمة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالنظر إلى الصورة الأوسع للحملة العسكرية الإسرائيلية والأثر التراكمي لسياساتها وأفعالها، فإن نية الإبادة الجماعية هي الاستنتاج المنطقي الوحيد." ودعت المنظمة في تقريرها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى " النظر بشكل عاجل في إضافة جريمة الإبادة الجماعية إلى قائمة الجرائم التي يحقق فيها في إطار قضية غزة

وفي تقرير لها بعنوان - الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في قطاع غزة – أكدت المنظمة أن تحقيقاتها خلصت إلى أن "الهجمات المباشرة أو العشوائية التي نفذتها إسرائيل تشكل أفعالا من قبيل قتل أعضاء من الجماعة وإلحاق أذى بدني أو نفسي خطير بأعضاء من الجماعة، وهو ما تحظره المادتان 2.أ و 2.ب من اتفاقية منع الإبادة الجماعية(Amnesty,2024) ".

ومن جهتها أجمعت تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش على انتهاك قوا ت الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الانسان في حربه على غزة، ففي تقريها العالمي الصادر سنة (2025) وتحت عنوان -جحيم المعاناة الإنسانية في غزة.. جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بلا رادع- أكدت المنظمة أن " الجيش الإسرائيلي هجّر الفلسطينيين قسرا من منازلهم، وهي جريمة ضد الإنسانية، وحرمت السلطات الإسرائيلية المدنيين عمدا من الغذاء والماء وغيرها من الأشياء الضرورية للحياة في غزة، بما يشكل جرائم الفظاعات، وأفعال الإبادة الجماعية، وأدلة متزايدة على قصد الإبادة الجماعية.

كما أصدرت تقريرا آخر عن الأوضاع في غزة بتاريخ 14 نوفمبر/2024 بعنوان: "يائسون، جائعون، ومحاصرون" تضمن إدانة صريحة لارتكاب كيان الاحتلال جريمة التطهير العرقي وأن المنظمة خلصت إلى أن" الأفعال الإسرائيلية تعزيز لسياسة منظمة لارتكاب الفعل الإجرامي المتمثل في النقل القسري، وبالتالي فهي ترقى إلى مستوى "هجوم موجه ضد السكان المدنيين" وجريمة ضد الإنسانية." (منظمة هيومن رايتس ووتش ،2024)

5.IV الهيئات الرياضية الدولية بين المسؤولية الأخلاقية و ذريعة الحياد وعدم التسييس:

يكمن منطلق السجال الذي يحيط بموضوع الحياد ي في عدم الاتفاق القائم حول تفسير مبدإ حيادية الرياضة والتشكيك في عدم الوضوح سواء في الوثائق أو في الخطاب ".فبمجرد أن نكتسب الوعي بالطبيعة المسيسة للرياضة الحديثة، فإن العنصر التأسيسي الذي كان يُنظَر إليه دوماً باعتباره موقفاً محايداً على الجانب الآخر من السياسة، سوف ينكشف باعتباره السياسة نفسها(.(Meeuwsen& Kreft, 2022 "، ويضاف إلى هذا اتهامات أخرى بانتقائية وازدواجية المعايير في ممارسات الهيئات الرياضية الدولية – اللجنة الأولمبية الدولية والفيفا على الخصوص – ، وحدود تطبيق هذا المبدأ على مستوى الممارسة من قبل الهيئات الرياضية الدولية وفي توظيفه كأساس تستند إليه لتعليل قراراتها ومواقفها بشأن القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والحفاظ على السلام في العالم .

ويمكن التمييز بين فترات انبعاث النقاشات حول الطبيعة غير السياسية للرياضة على المستوى الدولي حسب " (Goretti&Leo,2024)إذ تتركز إثارة مسألتها بشكل أكبر في أوقات التوتر المتزايد في الساحة الدولية مثل الحرب الباردة، وفي التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، تحول التركيز إلى القيم العالمية للأولمبية لتوفير مزيد من الشرعية ودعم الاحتكار التنظيمي للجنة الأولمبية الدولية" ومع ذلك يبقى هذا التقدير نسبيا،

وشكل ترسيم الحياد كمبدأ صريح في الميثاق الأولمبي بعد أن كان مشارا إليه بصيغ متعددة، كخطوة جديدة ليس فقط لتكريس شعار عدم تسييس الرياضة الذي أخذ نصيبا من اهتمام الحركة الرياضية وأحد التزاماتها التي ظلت مؤكدة عليه، وهذا ليس ليدخل ضمن مصطلحات منظومة القيم والمثل في أدبيات ولوائح الهيئات الرياضية فحسب ، وإنما جاء التنصيص عليه في الميثاق كنتيجة لإرادة ومطالب متزايدة من مجتمع الرياضة للارتقاء بممارسة هذه المبدأ في السلوك العام الناظم لأفعال ومواقف هذه الهيآت والمسؤولين القائمين عليه، لذلك "يقصد بمعيار الحياد في المقام الأول أن يكون بمثابة -بوصلة- عملية يمكنها توجيه سلوك المسؤولين الرياضيين وصنع القرار لديهم، بالإضافة إلى الإشارة إلى موقف المنظمة الرياضية الدولية تجاه الجهات الخارجية المعنية مثل الجهات الحكومية أو وسائل الإعلام "

إن تكريس مبدأ الحياد في الحركة الرياضية يجب أن يتجاوز مجرد التوثيق والخطاب بل الهدف هو أن يؤدي إلى بلوغ المبتغيات المراد تحقيقها من تطبيقه، والتي تصبو إلى جعل التفوق الرياضي قائما على أساس الجهد والمهارة والهمة دون أي اعتبار للقناعات السياسية أو الخلفيات الأيديولوجية الأخرى، وإلى " إدارة الرياضة من خلال اتخاذ قرارات تستند إلى معايير موضوعية، و لا يمكن أن تكون قواعد الرياضة عادلة إلا إذا كانت تنطبق على الجميع في تطبيق الحياد)Schubert (2024 ,

بالرغم مما تبديه الهيئات الرياضية الدولية من تمسك وتأكيد على مسالة حيادية الرياضة و نأيها بنفسها بعيدا عن النزاعات السياسية و غيرها من الانقسامات الأيديولوجية والاختلافات العرقية، إلا ان هذه الهيئات لطالما صنعت الاستثناء لما يتعلق الامر بكيان الاحتلال الاسرائيلي، ولم تكن الساحة الرياضية بمعزل عن دائرة الصراع طويل الأمد بين فلسطين و كيان الاحتلال الإسرائيلي مثلها مثل ساحة الصراع السياسي و الاقتصادي و الثقافي، وخضع هذا الصراع لنفس موازين الانحياز و مظاهر الدعم المطلق لتثبيت الحضور الرياضي لكيان الاحتلال في المشهد الرياضي الدولي و الرعاية الاستثنائية للدول و القوى الداعمة له منذ تأسيسه عبر تقسيم فلسطين بموجب قرار رقم 181 للأمم المتحدة سنة.(1947)

لقد بدى جليا وخلال عقود أن كيان الاحتلال استفاد من سياسة التغاضي الدولي عن جرائمه التي امتدت لتعكس التوظيف المنحاز لمبدإ الحيادية من قبل الهيآت الرياضية الدولية وهو ما جعل الكيان في منأى عن أية ملاحقة له بسبب انتهاكاته لحقوق الانسان وهو ما أكدته منظمة هيومن رايتس ووتش عشية انعقاد المؤتمر رفيع المستوى حول حل الدولتين والسلام في الشرق الأوسط في الأمم المتحدة أين حذرت من تداعيات الإفلات من العقاب و من مغبة الاستمرار في سياسة التواطؤ الدولي، و دعت الدول المشاركة إل الالتزام بشكل علني وفعلي باتخاذ قرارات ومباشرة إجراءات ميدانية و ملموسة "تهدف إلى إنهاء عقود من إفلات السلطات الإسرائيلية من العقاب على انتهاكاتها للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين" (منظمة هيومن رايتس ووتش،2025)

أمام كل هذه الشواهد القانونية والإدانات القضائية الدولية، يطرح التساؤل بقوة: إلى متى سيستمر التذرع بدواعي الحيادية وعدم تسييس الرياضة في التعامل مع مطالب فرض عقوبات رياضية على كيان الاحتلال والتماطل في اتخاذ قرار بشأنها؟ وعدم معاملة الملف بنفس القدر الذي عولج به ملف العقوبات على روسيا؟

وتشكك سياسة غض الطرف عن الجرائم التي تدين كيان الاحتلال ال بمصداقية ونوايا الهيآت الرياضية في مسألة حقوق الانسان وهو ما أكده تقرير لخبراء مستقلين والذي رفع مطالب للاتحاد الدولي لكرة القدم والاتحاد الأوروبي لكرة القدم إلى تعليق عضوية كيان الاحتلال في الهيأتين و باستبعاده من جميع المنافسات الرياضية الكروية الدولية وأنه على أنه "يجب على الهيئات الرياضية ألا تغض الطرف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما في الماضي، خاصة عندما تستخدم منصاتها لتبرير الظلم ... وألا تلتزم الحياد في مواجهة الإبادة الجماعية".(مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان،2025)

V. خاتمة :

من خلال التطرق الى الجوانب المرتبطة بموضوع التزامات المنظمات الرياضية الدولية بمسالة حماية حقوق الانسان و استعراض الانتقادات الموجهة لها في التعامل مع انتهاكات كيان الاحتلال الاسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني منذ عقود ويشكل أخص ما شهده العدوان الاخير على غزه منذ 7 اكتوبر 2023 من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي وثقتها هيآت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وصدرت في ضوء ذلك ادانات واحكام قضائية في المحاكم الدولية ، وأمام تماطل المنظمات الرياضية الدولية في الاستجابة لدعوات حظر كيان الاحتلال من المنظمات والمنافسات الرياضية بعكس التجاوب السريع في فرض عقوبات رياضيه على روسيا وبيلاروسيا خلال بداية الازمه الأوكرانية، فإن مظاهر الازدواجية التي تمارسها هذه المنظمات تبرز من خلال التأثير الواضح للقوى الدولية لاسيما الداعمة لكيان الاحتلال على قرارات المنظمات الرياضية الدولية في صوره تؤكد الجدل القائم حول ما يشوب أساس رفض تطبيق العقوبات على الكيان بدواحي الالتزام بالحيادية.

وهو ما يقوض من مصداقيه المنظمات الرياضية الدولية في التزاماتها بالمثل الرياضية والمبادئ الأولمبية لاسيما المساواة وعدم التمييز و يشكل تراجعا عن مبادئ الحوكمة الرياضية، كما تؤكد سياسة التغاضي عن هذه الجرائم المنتهكة على مدار عامين من الحرب المدمرة على غزه مدى الفجوة بين الخطاب وبين الممارسة في مسألة الوفاء بالتزامات الحركة الرياضية تجاه حماية حقوق الإنسان و ما هو في الميثاق الاولمبي ومختلف الوثائق الأخرى، وأنه لا تزال أمام هذه المنظمات الكثير من الجرأة ومن المسؤولية لتجسيد إرادتها المعلنة في جعل الرياضة بما تملك من قوة تأثير وسيلة ضغط حقيقية لفرض التزام الدول والكيانات بحماية حقوق الإنسان، بعيدا عن كل أشكال التحيز والازدواجية والتمييز، وهو ما يقودنا في الختام الى استخلاص التوصيات التالية:

1 -إن جدلية فصل الرياضة عن السياسة لا تزال قائمة ومستمرة، وعلى الحركة الرياضية العالمية أن تنظر لهذه العلاقة بواقعية وموضوعية بعيدا عن المثالية والإنكار لحقيقة التداخل والأثر المتبادل.

2 -لا يجب أن يتحول التمسك بمبدأ الحيادية في الرياضة الى غطاء للتنصل من مسؤولية الحركة الرياضية في تجسيد مثلها ومبادئها المرتكزة على كرامة الإنسان وتعزيز السلام العالمي.

3-إن التقدم الذي أحرزته مسألة حماية حقوق الإنسان في اهتمام الهيئات الرياضية الدولية من الضروري أن يرتقي لممارسات مسؤولة للوفاء بهذه الالتزامات مهما كانت الجهة المنتهكة لهذه الحقوق.

4 -ينبغي على الهيآت الرياضية الدولية التفاعل مع المطالب الفلسطينية والحقوقية بتطبيق عقوبات رياضية على كيان الاحتلال الإسرائيلي، مع الأخذ بالحالة الروسية كحالة مشابهة وقريبة زمنيا.

5 -يجب على الهيآت الرياضية أخذ الوقائع والقرائن المادية والإدانات القضائية الدولية كأساس قانوني للتحرك أمام الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من كيان الاحتلال خلال العدوان الأخير على غزة.

6 -المسؤولية الاخلاقية للهيئات الرياضية الدولية تقتضي الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان في الحالة الفلسطينية، حماية لمصداقيتها وتجسيدا لمبادئ المساواة وعدم التمييز والحفاظ على كرامة الإنسان.

7 -تعكس الاتهامات بممارسة الهيئات الرياضية الدولية للازدواجية وعدم الشفافية في قراراتها معضلة مستمرة تمس بمبادئ حوكمة الرياضة وغياب المساءلة، مما يدعو إلى مزيد من النقاش والأبحاث.

8- على الهيآت الرياضية الوطنية وعلى مجتمع الرياضة بكل مكوناته أن تلعب دورها في الضغط على الهيآت الرياضية الدولية للوفاء بالتزاماتها وتطبيق اللوائح المتعلقة بمسؤوليتها تجاه حماية حقوق الانسان.

مراجع باللغة العربية:

1. عبد العالي، الديزي. (2011). الالتزامات الناشئة عن المواثيق الدولية حقوق الانسان، المركز القومي للاصدارات القانونية.
2. أشرف، بدر. (2025). مقاطعة "إسرائيل عقب السابع من أكتوبر: الجدوى والتأثير، منشورات الزيتونة للدراسات والاستشارات.
3. محمد نور البصراتى.(2022). استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – ايران – روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 23، العدد 3، 159-182
الجزيرة،2024، اللاعب الدولي الفرنسي إريك كانتونا الملك الغاضب داعم فلسطين،https://www.aljazeera.net
4. (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان) https://euromedmonitor.org/ar
5. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. (2018). استراتيجية المقاطعة في النضال ضد الاحتلال ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي: الواقع والطموح.
6. حركة مقاطعة مقاطعة إسرائيل .(2024).BDS نداء 2005 التأسيسي للحركة.
https://bdsmovement.net/sites/default/files/2024-05/BDS%20Arabic%20.pdf
8. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، (2025)
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2025/09/israel-has-committed-genocide-gaza-strip-un-commission-finds
9. منظمة هيومن رايتس ووتش. (2025). أوقفوا إفلات إسرائيل من العقاب على جرائمها ضد الفلسطينيين
https://www.hrw.org/ar/news/2025/07/22/un-end-impunity-for-israeli-crimes-against-palestinians
10. الأمم المتحدة .(2025) .لجنة تحقيق دولية: الهجمات الإسرائيلية على المواقع التعليمية والدينية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة "ترقى إلى مستوى جرائم الحرب" . https://news.un.org/ar/story/2025/06/1142251
11. الأمم المتحدة.(2025).تقرير أممي: نمط الاعتداءات الإسرائيلية على مستشفيات غزة يثير مخاوف بالغة بشأن وقوع جرائم خطيرة.
https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137896
13. الاونروا.(2025) تقرير الأونروا رقم 185 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية، 2025،
https://www.unrwa.org/ar/resources/reports
14. محكمة العدل الدولية (2024). ملخص الأمر الصادر بتاريخ 26 يناير 2024
https://www.icj-cij.org/node/203454
15. محكمة العدل الدولية .(2024).تقرير محكمة العدل الدولية، من 1 أوت 2023 - 31 جويلية 2024، الجمعية العامة،الوثائق الرسمية، الدورة التاسعة والسبعون، الملحق رقم 4 ، صفحة 55
16. منظمة هيومن رايتس ووتش.(2025). إسرائيل/فلسطين: جحيم المعاناة الإنسانية في غزة - جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بلا رادع. https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/16/israel/palestine-abyss-human-suffering-gaza
17. منظمة هيومن رايتس ووتش.(2024). "يائسون، جائعون، ومحاصرون "تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في غزة
https://www.hrw.org/ar/report/2024/11/14/389665

مراجع باللغة الأجنبية:

1. - Helmut Digel. H. (2014). The Olympic Movement and its Responsibility for Human Rights, International Olympic Academy.
https://www.ioa.org.gr/post/the-olympic-movement-and-its-responsibility-for-human-rights
2. Hsiang. H . (2023). The Social Contract Between Human Rights and International SportsTournaments, August 28, 2023 https://harvardpolitics.com/human-rights-sports/
3. Iinternational Olympic Committee.(2025). Respecting Human Rights
https://www.olympics.com/ioc/human-rights
4. The Editors of Encyclopaedia Britannica Article History.(2024).
https://www.britannica.com/topic/boycott
5. Markus Alexandersson,2020, Politics and morality – the foundations of the sports boycott.
https://idrottsforum.org/wp-content/uploads/2020/12/boycott.pdf
6. Alexandersson.M. (2020), Politics and morality – the foundations of the sports boycott
https://idrottsforum.org/wp-content/uploads/2020/12/boycott.pdf
7. Çeviker. A. (2023). BOYCOTTS IN THE HISTORY OF THE MODERN OLYMPIC GAMES. International Journal of Eurasian Education and Culture, 8(22) ;1943-1964, DOI : //http://dx.doi.org/10.35826/ijoecc.734
8. Boycott, Divestment and Sanctions (BDS). https://bdsmovement.net
9. High Commissioner for Human Rights .(2024). Six-month update report on the human rights situation in Gaz. https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/opt/20241106-Gaza-Update-Report-OPT.pdf
10. Tim, Elcombe(2021) , balsilliepapers State-Sponsored Boycotts of Sport Mega Events:
Considerations for Sport Governors and State Policymakers, V 4 · I0 4 (01-13)
11. Schubert, Mathias. (2024). Neutrality of the Olympic Movement against recent developments in sport and geopolitics – need of reconceptualisation. The International Sports Law Journal. 24(S3). 143–161. Doit : 24. 10.1007/s40318-024-00281-w
12. White. J. (2022) . The 1980 Moscow Olympic Boycott: Politics and the Public, Global Tides: Vol. 16, Article 4. Available at:
https://digitalcommons.pepperdine.edu/globaltides/vol16/iss1/4
13. Dart, J. (2017). Showing Israel the red card. Activists engaged in pro-Palestinian sport-related campaigns. International Journal of Sport Policy and Politics, 9(3), 521–539. https://doi.org/10.1080/19406940.2017.1292303
14. Tim .Elcombe.(2021). State-Sponsored Boycotts of Sport Mega Events: Considerations for Sport Governors and State Policymakers, balsilliepapers. 4(S04)
https://balsilliepapers.ca/wp-content/uploads/2021/07/Balsillie-Paper-Elcombe-DOI.pdf
15. -Reuters) (2024). Israel must be suspended for violating FIFA statutes, human rights lawyers say, By Rohith Nair, July 18, 2024 https://www.reuters.com/sports/soccer/israel-must-be-suspended-violating-fifa-statutes-human-rights-lawyers-say-2024-07-18/
16. Cour Internationale de Justice.(2024). Application de la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide dans la bande de Gaza (Afrique du Sud c. Israël)- Demande en indication de mesures conservatoires. https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-sum-01-00-fr.pdf
17. Amnesty.(2024).Amnesty International investigation concludes Israel is committing genocide against Palestinians in Gaza. - https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/12/amnesty-international-concludes-israel-is-committing-genocide-against-palestinians-in-gaza /
18. Meeuwsen, S., & Kreft, L. (2022). Sport and Politics in the Twenty-First Century. Sport, Ethics and Philosophy, 17(3), 342- 355. https://doi.org/10.1080/17511321.2022.2152480
19. - Goretti, Leo. (2024). Olympic Neutrality and Norm Emergence in International Sport: A Long-Term Perspective. The International Journal of Sport and Society. 16. 1-19. 10.18848/2152-7857/CGP/v16i01/1-19

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

كمال قرابة، (2025) **المقاطعة الرياضية ودورها في حماية حقوق الإنسان - الالتزامات القانونية والمسؤولية الأخلاقية في الحالة الفلسطينية-** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 17(04)/ 2025، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة (ص.ص 111-128).